



~~11-12~~



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وحيه وحبه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وحيه وحبه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وحيه وحبه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

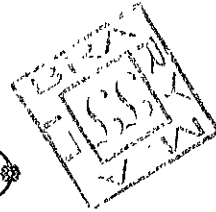
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وحيه وحبه

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR6649



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد فقد حضر

الحمد لله رب العالمين

رواجه حذره « يا ايها الذين آمنوا ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما »
 لم تدر الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما

(سورة الاحقاف)

(ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما) ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما
 ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما ان الله قد جعل لكم في الدين حلالا وحراما

١١١١

بسم الله الرحمن الرحيم

(1) $\frac{1}{x^2} = x^{-2}$

استحلال حرامه لانه يكون مكذباً للشرع وإداله ، فمن استحل حكم الحكماء المخالف للشرع المنزل أي في القرآن يكفر اذا كانت الآية التي خالفها الحكم قطعية الدلالة أي بصا لا يحتمل التأويل ، ومثله ما اذا كانت دلالتها ظنية وكان المستحل يعتقد ان ذلك هو المراد منها ، واما اذا اعتقد ان ما خالفه الحكم من ظاهرها ليس هو المراد منها فلا يكفر ، فالكفر يناط بتكذيب القرآن أو استحلال مخالفته ، فمن خالف غير مكذب ولا مستحل ولو لما ترجح عنده انه حكم الله من غير قطع كان عاصيا يجب عليه التوبة والعمل الصالح الذي يرجى أن يكون كفارة لذنبه ، فان أصغر نحيش ان نحيط به خطيئته ويرين عصيانه على قلبه فيكون من الهالكين ، وأما مخالفة الناس أو الحكماء لا راء الفقهاء الاجتهادية فالاصرفيه أهون والعبرة باعتقاد المخالف فان كان يعتقد انه من شرع الله كان عاصيا .

وأما مسألة الحكم بالشرع فآفة اليمن الزيدية لا يحكمون الا بفقهاء الزيدية وأهل نجد لا يحكمون الا بفقهاء الحنابلة . ولكن ترك الحكم بالشرع في الجنايات وبعض القضايا المدنية طراً على البلاد الاسلامية التي قلدت المدنية الاوربية وانما يسأل السائل عنها ، واذا أردنا ان نشرح جواب هذا السؤال شرحاً تاماً لا يتم لنا ذلك الا بتأليف كتاب يكون من أبوابه باب استبداد ملوك المساميين وأمرائهم بالأحكام وأسباب ذلك .

وباب خضوع الامم لأحكامهم وأسبابه التي سهلت عليهم قبول أحكامهم المخالفة للشرع . وباب فقه المسلمين وما خذه ، وكون الفقيه عند سلف المسلمين هو المجتهد وأسباب ترك الاجتهاد ومقتضاه فقد الفقهاء العارفين بأحكام الشرع معرفة صحيحة أي بالدليل ، وسبب امتلاء

كتب الفقه بالخلاف والاضطراب في تصحيح الاقوال المنقولة عن أئمة الفقهاء ، وسبب جعل أقوالهم أصولاً للدين يستنبط منها المقلدون الذين ليسوا أهلاً للاستنباط ، وسبب ما فيها من التشديد وسوء التأليف والتعقيد اللفظي والمعنوي ، وغير ذلك من الأمور التي جعلت فهمها واستخراج الحكم الصحيح منها عمراً - وباب ما حدث للناس من شؤون المعاش والاجتماع والفنون والاحوال والعادات والعرف التي ترتبت عليها قضايا كثيرة لانس عليها في أصل الشريعة ، ولا تقبل الأمة ولا حكوماتها أن يكون فيها مجتهدون يضعون لها أحكاماً تنفق مع الأصول المقررة - وباب تغلب الافرنج على المسلمين واستيلائهم على أكثر بلادهم استيلاء رسمياً تاماً ووضعهم الباقي تحت نفوذهم واضطرارهم حكمه الى الخضوع لهم فيما يريدونه منهم - وباب ضعف العلم والدين في الحكام والحكومين وافتقارهم بتقاييد الافرنج في قوانينهم - ثم استخراج الجواب عن مجموع تلك الابواب.

فاذا تأمل السائل عناوين هذه الابواب ولمح بعض ما يدخل فيها من المسائل علم ان ترك الحكم بالشريعة له أسباب كثيرة أهمها الاكبر على الملوك والامراء والعلماء ، وسببها الاكبر جهل الأمة وتركها لحقوقها بفرض رؤساء الدين والدنيا ، لها ليتسنى لهم استخدامها واستغلالها ، فحق أرادت الأمة أن تحكم بشريعتها التي تؤمن بها ، حكمت بهادون غيرها ، لان ارادة الأمة لا ترد. ولسكن متى تريد؟ ان من لا وجود له لا حياة له ، ومن لا حياة له لا ارادة له ، فالمسلمون الآن ليسوا أمة فقط اليهم بالأعمال الارادية التي هي من شأن الأمم الحية ، وانما هم أفراد متفرقون «تخسبهم جميعاً وقلوبهم شتى» لهذا كننا نقول منذ أنشأنا المنار : ان الواجب قبل

كل شيء هو تكوين الامة

بل أقول ان حكم محاكم البلاد الاسلامية بالعقاب على الزنا والسكر والقمار وامتناعها من الحكم بالرأى لا يتوقف على جمع كفة الامة الاسلامية ومطالبها بذلك بلسان القال والحال، بل يمكن بما هو دون ذلك، أما في البلاد العثمانية فلو طلب ذلك أكثر المبعوثين لكان قانوناً نافذاً ولكن كان أكثر المبعوثين ممن لا يرى ذلك والذنب على الامة التي تنتخب من لا تثق بدينه . وأما في مصر فلما انتدب علماء مصر للمطالبة بذلك يتهمهم السواد الأعظم من المسلمين ولا يبقى للحكومة مندوحة من اجابتهم متى قاموا يطالبونها مع علمائهم في كل مكان ، ولكن النفوس ماتت فلا يجترأ أحد على طلب شيء باسم الدين . نعم ان الحكومة المصرية لا تقدر على منع الاجانب من بيع الخمر وشراءها، ولا بغايا الاجانب من فتح مواخير الزنا، ولا مصارفهم (بنوكهم) من الدين بالرأى، ولا المحكمة المختلطة من الحكم به ، ومن ذا الذي يطالبها بذلك وهي تنصرف في تنفيذ مواد القانون المصري التي وضعت للتشديد في أمر الفسق والقمار لان الكثيرين من رجال القانون يحبون التساهل في ذلك، بل الامر أعظم من ذلك . وكأن السائل لا يعرف من أمر بلادده شيئاً ، والافسؤاله على غير ظاهره واذا أراد العبرة بمسألة من المسائل المتعلقة بصموبة الفقه الاسلامي وجود التقليد الذين أشرنا اليهما فليقرأ الرسالة الآتية وتعايننا شايها . ولو كان ممن يقرأ المتار من أول صدوره لما احتاج الى السؤال عن مثل هذا فاما من مسألة من المسائل التي يتوقف عليها فهم جواب هذا السؤال بالتفصيل الا قد كتبنا فيها مراراً ، ولكن الناس اتخذوا رؤساء جهالاً

عفسدين فصار السواد الاعظم من المسلمين في حيرة بين ألوف من دعاة
الفتنة باسم المدنية أو الوطنية أو التنازل الخرافية ، وما عساه يوجد من
داع الى الهدى ينفر الناس عنه المضلون بالكذب والبهتان ، وبما رضونه
بانغراء بعض المنافقين بمثل دعوته كالذين اتخذوا مسجد الضرار ، فالنتيجة
لهذه المقدمات انه لا طمع في الحكم بالشريعة الا بتكوين أمة اسلامية
تصب لنفسها حكومة اسلامية ، وكل ينال الوسيلة لهذا التكوين ، وجهادنا
الذين لا يزالون يزقون شمل المسلمين ، ويحاولون تكوين أمة منهم جاءتهم
الوطن أو لغة غير لغة الاسلام ، كاحداث الوطنية بنصر والاحاديث
في المملكة العثمانية

﴿ الرسالة الموعود بها نشرها الشيخ جمال الدين القاسمي ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

لا يخفى أن محاسن الشريعة الحميدة يسرها وسماحتها ، ومشيتها
مع المصالح في كل شؤونها ، ولذا كان من أوائل أصولها ودعائم قواعدها
ان لا ضرر ولا ضرار ، واتساع الامر اذا ضاق ، ورفع الخرج والعسر ،
ونحو ذلك من قوانينها المقررة ، ونواميسها المحررة ، فاليسر ورفع
العسر لازم من لوازمها وخاصة من خصائصها ، كما ان من مزاياها وفرة
الماخذ لاحكامها ، وتنوع المذاكر لفروعها ، فقد فتح بفضل ذلك أبواب
الخارج لولاها انضقت الصدور

وقد رسم الله سبحانه — وله الحمد — هذه الامة بكثرة مجتهدينا

وإتشار فقه أئمتها وتلقي ذلك خلفاً عن سلف حتى سهل الاتباع
بعلومهم وفروع أصولهم ، والاستمداد من مدوناتهم وفتاويهم ، وحتى
أصبح أسلوب التفريع في كتب الفقه والفتاوي خير رائد لتعلم الحكم
والقضاء وتوليد الفروع من الأصول ، وتعرف الاشياء والنظائر

أقول كتب الفقه وأعني بها كتب عامة الأئمة المجتهدين وأصحابهم
وأتباعهم وضوان الله عليهم فهي التي تجلي فيها يسر الدين ورحمته وكاد
أن لاتقع نازلة الا ويجد المنتقب لهم كلاماً في أمرها ، هذا اذا نظر الى
النوازل من الوجهة الفقهية وأما اذا نظر اليها من الوجهة الاصولية فلا
ريب ان آيات الاحكام المنزلة ، وأحاديثها المصححة والحسنة ، كافية وافية
كلها بنطوقها ومفهومها ، عامة لكل ماجد ومجد

من هنا كان الخلاف رحمة ، أي اختلاف المآخذ وتووع وجوه
المدارك وتمدد مناحي المصالح ، اذ بذلك صار يتسنى تعرف الاقوى
فلا اقوى من الاقوال ، والاصح فالاصح من النضية لمراعاة الاحوال ،
وارتفع الحرج من التحرج على الافكار ، واستبان الحق بالقبول ،
ولم يبق الا تطبيق العلم على العمل

ومن المعلوم ان كثيراً من مسائل القضاء الشرعية كمسألة فسخ عقد
من يشيرون غيبة منقطعة انما يتشعب القضاء بها على بعض المذاهب دون بعض ،
فكم من قضية لا يتيسر القضاء بها الا على مذهب النائب الشرعي الحنفي
لانحصار قضائه في مذهبه الذي أئيب للحكم به ؟ وأما على غير مذهبه
فيمكن القضاء بها الا ان أمر تنفيذ القضاء بهاموقوف على توسيع الاذن
للنائب الحنفي بأن يولي القضاء لمن يقضي بتلك النازلة على مذهبه ممن براه

١٠ فسخ نكاح من يغيب غيبة منقطعة على زوجته والمعسر بالنفقة

أهلاً للقضاء والحكم، فإذا قضى هذا نفذ النائب الأصلي قضاءه فينفذ حينئذ.
وأما الوقائع لهذه القضية التي سهل العمل بها الآن وكان مغلقاً
دونها ابواب التنفيذ فلا تخصي أيضاً، فيعلم الناس ان من الرجال من يغيب
عن زوجته غيبة ينقطع بها خبره أو يكون لامال له حاضر ينفق عليها
منه أو يسر بنفقة المعروفة فيفر من وجهها ويتمذر الاتفاق عليها
حينئذ لتفقد مال له تماش به أو تراش، فكيف الخرج لهذه البائسة ؟
أبقى على هذه الحالة التي سكرات الموت أهون منها أم ترجع الى ماعسى
ان يكون لها في الشرع الانور فرج ومخرج ؟ ... لاجرم ان لها
فرجاً ومخرجاً والدين ليس بالخافي وان ضاق بها مذهب فقد يتسع لها
مذاهب ، وأقوال الأئمة اشتملت على كثير مما فيه سعة ورحمة

انا لا أحصى منذ اكراتي مع قضاة دمشق وسواها حل هذه
المعضلة ، وازاحة هذه المشكلة ، بل كثيراً ما فاحت بها مبهوتي سوربة
وغيرها ممن رغبت اليهم في اقتراح توسيع المجلة بأبواب أخر لاسيما في
بابي النكاح والوفء ، بل كتبت مرة في ذلك شقيق أحد الصدور العظام
لما قدم دمشق ، كل ذلك لا يحمله قلبي من هم تلك النازلة وما يشغل فكري
على المدى من تلمس الخرج لها .

ما اتفق اني تجولت في ضواحي دمشق ومراكز قضيتها الا وشكالي
خيار نوابها ومن نزلت بهم هذه المسألة ضيق صدورهم بمصائبها ، فكم يشكو آل
الزوجة غيبة الزوج في بلاد اميركا مثلاً وانقطاع خبره وطول مدة غيبته
واهماله اقامة وكيل عنه ينفق على زوجته أو فقدان مال له ينفق منه
عليها وعدم صبرها على ذلك لاسيما مع قلة ذات يدها وفقراً لها ؟ .

أحضروا لي مرة امرأة بهذه الحالة معاقة وذكروا أنه صار لزوجها
بضع سنين في أميركا ولا كتاب منه ولا خبر، ولا حوالة بمال، ولا صلة
بمال، ولا أهل له ولا وكيل، وأخذوا يكون على نضوب ماء حسنها،
وقرب الزهادة فيها، ووكل مهرها، ووجودها بين أترابها كالمعلقة،
لا مزوجة ولا مطلقة، وتخرج مرارة الفراق، وهوم تسيل الدم من
الماق، وأنهم كانوا كلما اتجموا وجهاً لحل عقدتها لا يجدون، وكان
يتذمر لهم النواب بأن فسخ هذا النكاح سدت دونه الأبواب، حتى
بصدر الأمر من المشيخة الإسلامية بالعمل على فسخه، وإبطاله ونسخه
أما الآن فقل للنواب والقضاة في عامة المراكز والجهات قد صدر
الأمر تلو الأمر من مقام المشيخة الجلية مؤيداً بالارادة السنية بالقيام
بفسخ هذا النكاح. وإليك ما أذنت به المشيخة الإسلامية الجلية لأم
١٢٩٣ وأرسلت أمرها بذلك للولايات ليحفظ في سجلات محاكمها
الشرعية مهرباً عن الأصل بالتركية (١) . .

﴿ فتاوى مشايخ الاسلام بالحكم بمذهب الشافعي وغيره ﴾

عدد (نمر) ٢٩٩

« ورد من قبل علماء لواء السلمانية (كتاب يستفتون فيه) ٤١ إذا
كان الحكم المالي الناص بأن للقاضي الحنفي أن يأمر وفقاً للمذهب
الشافعي بفسخ عقد من يفيون غيبة مقطوعة وتزوج زوجاتهم من غيرهم

(١) المنار: أي مترجماً بالعربية عن الأصل الذي هو بالتركية

١٢ فتوى شيوخ الاسلام بالحكم بمذهب الشافعي

والمرسل (١) سنة ١٢٧٢ جواباً على ماورد من متصرفية الموصل لا يزال الى اليوم مستمراً أم لا؟ ويرجون في كتابهم بعد الآن تعيين نواب عالمين بالمذهبين لينظر في الدعاوي الواقعة وتفصل على المذهب الشافعي فيما اذا كان الطرفان شافعيين أو على المذهب الحنفي فيما اذا كان المتخاصمان حنفيين أو أحدهما فقط حنفياً بياض ان كثيرين من أهالي السليمانية وكركوك وقرى سنجار واربيل شافعيون كما ان ولاية بغداد وأهل المغرب يمتدحون بالمذهب المالكي وكذلك معظم أهل نجد حنابلة وقد حول كتابهم واستفتاؤهم الى دار الفتوى (وأجيب عنه) بأنه لما كان القضاء السكرام في زماننا مأمورين بأن يحكموا على المذهب الحنفي وأنهم ممنوعون من تنفيذ حكم خلاف مذهبهم وان قضاء قاض على خلاف رأيهم فيما هو محتج به لا ينفذ على القول الملقى به كان جعل النائب مأذوناً له بأن يحكم بأقوال بقية المذاهب مخالفاً للقول الملقى به ومؤدياً لتشويش أمور العباد . غير ان الكتبة الفقهية المعتبرة صرحت بأنه يصح شرعاً تفويض ذلك الى رجل شافعي ليحكم فيها على المذهب الشافعي لذلك وجب في المسائل المختلف فيها كالطلاق والنكاح اذا كان المتداعيان شافعيين ان ينتخب الملقى الشافعي أو من كان أعلم وأفقه علماء البلدة وكان معروفًا بالعدل وموصوفًا بالدين والاستقامة ويفوض اليه ويطلب منه الحكم ثم يقوم بتنفيذ هذه القضايا الحنفي وان يجري على هذا الوجه أيضاً في المالكي والحنبلي . ولما كان يفهم من مال مذكرة (?) انه يجب

(١) المرسل صفة الحكم مطوقة ويفهم منه ان أهل الموصل كانوا استأذنوا من المشيخة الإسلامية ان يحكم بينهم بمذهب الشافعي فأذنت لهم

اذن القاضي الحنفى بالحكم بغير مذهبه وتنفيذه ١٣

على القضاة الشرعيين المعينين في تلك الأنحاء ان يستحصلوا في ذلك اذناً من قبل مستجمع الشرف وملجأ الخلافه وكان ذلك أوفق للمصاحبة فقد استؤذن من حضرة ظل الله في الارض ان تجري المعاملات المذكورة بموجب الفتوى المقدمة فصدرت ارادته التي من شأنها الاصابة آذنة بذلك، وقد سطرنا لكم هذا الرقيم لتهتموا بهم الآن بأن تعملوا بنطوقه الجليل عنكم . « في ١٠ صفر سنة ١٢٩٣ وفي ٢٣ شباط ١٢٩١

شيخ الاسلام حسن فهمي

واليك صورة الفتوى بين الجليلتين من جانب المشيخة الاسلامية لهذا العهد تعزيراً للفتوى المتقدمة ارسلنا لفضاء المدينة المنورة غب مراسلته لها بذلك :

عدد « نومرو » ٤٧

جواب الرسالة البرقية المؤرخة في ٢٥ نيسان سنة ١٣٢٨ :

يفهم من مؤدى التحريرات القديمة المتضمنة فسخ السكاج والمؤرخة في ١٠ صفر سنة ٩٣ وذات العدد التاسع والتسعين بعد المائتين ان للقاضي الحنفى الحق شرعاً ان يعطي اذناً للاشخاص المسطرين ضمنها بأن يحكموا وفقاً للمذاهب الاخرى ، وقد بودر باشعار الكيفية الى جانب فضيلتكم مع نص دار الفتوى في ٩ جمادى الاخرى سنة ١٣٣٠ وفي ٣٠ مايس سنة ١٣٢٨ شيخ الاسلام عبد الرحمن نسيب

عدد « نومرو » ٩١

لما كان اشهر بمحرمات جواية مؤرخة في ٩ جمادى الاخرى سنة ١٣٣٠ وذات العدد السابع والاربعين بأن للقاضي الحنفى الحق شرعاً

١٤ فتوى شيوخ الاسلام بالحكم بمذهب الشافعي وغيره

ان يعطي اذنًا للاشخاص المسطرين ضمنها بأن يحكموا وفقاً للمذاهب الاخرى كما يفهم من مؤدى التحريرات القديمة المتضمنة فسخ النكاح والمؤرخة في ١٠ صفر سنة ١٢٩٣ وذات العدد التاسع والتسعين بعد المائتين أرسل لكم ذلك مطوياً مع رسالة برقية مقدمة بامضاء السيد محمد نخعوي بعض الجمل في ذلك الباب . في ٢٩ رمضان سنة ١٣٣٠ وفي ٢٩ أغسطس سنة ٣٢٨ شيخ الاسلام محمد جمال الدين

وبعد فان من يتدبر هذه الفتاوى الجلية يعلم انه اذا عمل بها قضاتنا ونوابنا حينئذئس الحاجة اليها فانها تراح بها آصار وغموم لاسيما في بعض مسائل الزوجية التي لا يقضى بها على مذهب الحنفية ، ويسهل الحكم بها على المذاهب الاخر .

ومن الصور التي يفسخ بها النكاح على غير مذهب الحنفية اعسار الزوج بالنفقة أو انقطاع خبره ولا مال له ففي صورتين لها فسخ النكاح ففي المنهاج وحواشيه (من كتب الشافعية) ان من أعسر بأقل نفقة أو كسوة أو مسكن ولم تصبر فلها الفسخ ان ثبت اعساره عند قاض باقراره أو بينة وكذا اذا انقطع خبره ولا مال له حاضرها الفسخ كما في كتاب النفقات . وفي الاقناع وشرحه (من كتب الحنابلة) انه متى تعذر الاتفاق على الزوجة بأن لم يكن للزوج مال ولا نقد ولا عرض ولا عقار فلها الفسخ لئلا يذوق الاتفاق عليها من ماله كحال الاعسار . وفي بداية المجتهد للإمام ابن رشد (من أئمة المالكية) ما مثاله : وأما الاعسار بالنفقة فقال مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد وجماعة يفرق بينهما .

وكذلك يعتبر عند الحنابلة الشروط التي تحصل عند العقد وهي ما ينعضيه العقد أو تنتفع به المرأة فبذلك لازم للزوج بمعنى ثبوت الخيار لها بمدة . وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « مقاطع الحقوق عند الشروط » وتفاصيل الفروع في المطولات .

لهذا كان من الواجب الحتم على نواب المراكز والالوية والافضية ان يحتفظوا بهذه الاوامر الشرعية والفتاوي الجليسة في باب الزوجية وليقيدوها في سجلاتهم ، وليحافظوا عليها وليحفظوها لحاكمهم ، وليقوموا بها في كل دعوى أقيمت على هذه الحال ، ولينفذوا حكمها بما أمر به مشايخ الاسلام الاعلام ، بتفويض ذلك الى من ينضي بها ثم ينفذون الحكم في الحال ، ويرحموا من تنزل بهم هذه النازلة من البائسات ، وليوفوا بما عهد اليهم من ذلك لا سيما وقد صدرت به الارادة السنية التي طاعتها في الحق من الواجبات ، ومن خالف من القضاة بعد وضوح المحجة ، فقد قامت عليه الحجة ، والله حسيبه ، وعليه حسابه . أه

﴿ المنار ﴾

ان حل المشيخة الاسلامية لهذا المشكل بهذه الصورة حسن بحصل به المقصود وبكفي للخروج من الحرج ، وبه تفك قيود المحاكم الشرعية في القطر المصري وأكثر أهله شافعية فالسكية ، بل يجوز لمن يسون حنفية تبعاً لا بآبائهم أن يطالبوا الحكم بمذهب الشافعي أو غيره فيها اذا احتاجوا الى ذلك في مثل الواقعة التي أشار اليها ناشر هذه الاوامر وفي غيرها من الوقائع ، والعامي لا مذهب له الا مذهب مفتيه والحكم يرفع الخلاف

وكان يمكن أن يحل شيخ الاسلام حسن فهمي افندي وغيره المشكلة بغير ما حلها به ولكنه أراد النفصي من الاذن لقضاة الترك الحنفية بالحكم بمذهب انشاعبي أو غيره طهلتهم بهذه المذاهب وثلاثا يضطرب أمر القضاء بتوسيع مجال الاحكام فيه وتتناوح أهواء القضاة ان أذن لهم بالحكم بما يرونه الاصلح من هذه المذاهب في كل واقعة ، ولا يمكن جعل الاذن خاصا بمسألة أو مسألتين كفسخ النكاح ، ولا نجح حكومة الاستانة أن تولي على كل بلاد قضاة من أهل المذهب الذي عليه جميع أهائها أو أكثرهم لان من سياستها جذب الناس الى مذهب الدولة — أراد الشيخ (ودار الفتوى) النفصي من ذلك وتعليل أمر القضاة بالحكم بالمذهب الحنفي وعدم تنفيذ غيره فعلاه أولاً بقوله « وان قضاء قاض على خلاف رأيه فيما هو مجتهد فيه لا ينفذ على القول المفتي به » فكان هذا تعليلاً في غير محله لان القاضي المجتهد غير موجود عندهم فان كان موجوداً وجب أن يولى على أن يحكم باجتهاده وحينئذ لا ينفذ ما يحكم به على خلاف رأيه وان وافق المذهب الحنفي ، فالحق انه لا فرق في القضاة المقلدين الذين ليس لهم رأي في المسائل بين حنفي وشافعي ومسألة التنفيذ تابعة للسلطة فكل من عينه السلطان القادر على التنفيذ ينفذ حكمه مهما كان المذهب لئلاي أمره بالحكم به ، وليست المسألة تعبدية وقد كان الاساذ الامام الشيخ محمد عبده رحمه الله تعالى طاف على المحاكم الشرعية مفتشاً لها باذن الحكومة عقب توليته افتاء الديار المصرية وكتب تقريرا اضافيا في طريقة اصلاحها اقترح فيه عدم حصر القضاء في الحنفية توسعة على الامة واقترح أيضا أن تؤلف لجنة من

العلماء لاستخراج كتاب في أحكام المعاملات الشرعية ينطبق على مصالح الناس في هذا العصر ولا سيما الأحكام التي هي من خصائص المحاكم الشرعية ، ولا يوضح المقام نذكر عبارته ، ثم ما أبدناها به في مقدمتنا لذلك التقرير عند طبعه ، أما عبارته فهذا نصها تحت عنوان (الأحكام) :

﴿ رأي الشيخ محمد عبده ﴾

(في أحكام المحاكم الشرعية وطريقة اصلاحها)

« ما عليه العمل من أقوال العلماء في الأحكام الشرعية مذكور في الكتب مخلوطا بالخلاف والبحث وطرق الترجيح ، ومن رفعت اليه واقعة شرعية قد يصعب عليه الحكم فيها الا بعد مراجعته بعض المؤلفات الطويلة وربما احتاج الى مراجعة عدة منها في أبواب مختلفة ، وكثير من القضاة لا طاقة لهم باستخراج الأحكام من هذه المطولات وفي الحق ان ذلك غير ميسور الا للقيام من يصح توليته القضاء اللهم الا بعد اصلاح طريقة تعليم الفقه في الجامع الأزهر واعادتها الى ما كان عليه السلف الصالح وذلك أمر بعيد المنال الآن . نعم يجب ان يكون القاضي مقتدرا على البحث والمراجعة في المشكلات اما في كل حكم فذلك من العسر بمكان وقد كثرت الخطأ في أحكام الاوقاف والطلاق والمهور والوصايا ونحو ذلك لهذا السبب » ثم انه توجد شؤون للمسلمين تقضي الضرورة بالنظر فيها وبيان الأحكام التي ترفع الضرر وتقرر العدل ولا تخالف الشرع بل هي من قوامه كاحكام الغائب والمفقود الذي ترك مالا وهل يمكن اقامة وصي ينصحه له ويحفظ ماله ويدفع الخصوم عنه وتنفيذ الأحكام عليه بالنيابة

عنه ؟ وهي من المسائل الخلافية في المذاهب والوقائع فيها كثيرة ورجال المحاكم فيها مضطربون ، وكالزوجة يتركها بلا منفق ، أو يغيب عنها الغيبة الطويلة وتقطع أخباره ، أو يكون معروف المقر ولا أمل في الوصول اليه لو حكم عليه بالفقة ، أو كان من المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو السجن لمدة طويلة وتخشى على نفسها الفتنة أو لا نجد ما تنفق منه ولا من تستدين منه على حساب الزوج ، ومثلها التي يكون زوجها حاضرا ولكنه لا يتفق عليها وهي مضطرة لما تنفق منه ، وكذلك التي يضارها زوجها في العشرة - فجميع ذلك مما عمت به البلوى وكثرت فيه الشكاوى من جميع أنحاء البلاد ، وكثير من النساء يجن أنفسهن انتحارا أو اضطرابا للقتل لأنهن لم يجدن السبيل الى دفع الضرورة أو التخلص من الفتنة في المحاكم الشرعية على حالتها التي هي عليها الآن . أليس من الواجب ان نقرع الى الشريعة الاسلامية المظهرة لتعجد فيها الوسيلة الى وقاية الاعراض والانفس مع انت الحافظة عليهما من اهم مقاصد الدين الاسلامي والشريعة السمحة ؟ ولا نعدم في نصوصها وسيلة الى اهم ما جاءت له » كل ذلك يجب ان يوضع بين يدي لجنة من العلماء ليستخرجوا من الاحكام الشرعية ما فيه شفاء لعل الامة في جميع أبواب الممارات خصوصا مالا يمكن النظر فيه لغير المحاكم الشرعية من الاحوال الشخصية والاقواق ويكون ما يستخرجونه كتابا شاملا اسكل ما تمس اليه الحاجة في تلك الابواب ويضم الى ما يستخلص في أبواب المرافعات الشرعية ويصدر الامر بأن يكون عمل القضاة عليه فاذا أغض عليهم أمر راجعوا فيه من يكون في وظيفة افتاء الحفانية أو الديار المصرية وعليه ان ينظر

فيه بنفسه أو مع لجنة العلماء على حسب الحاجة اه
(المنار) ليعلم القارئ أن هذا الاقتراح لم يقبل ولم تعمل به
الحكومة المصرية على شدة الحاجة اليه لالاقامة العدل فقط بل لحفظ
الدين أيضا ، وكان من سبب ذلك جمود قاضي مصر الذي يحجى من الاستانة
وتعصبه وجمود أكثر القضاة والعلماء وعدم اهتمامهم ، ولو أنهم اجتمعوا
وألفوا الكتاب الذي اقترحه الاستاذ الامام وطلبوا الحكومة بتنفيذه
لفعلت . فهذا الجمود والاهمال قد كان اكبر أسباب اقتباس الحكومتين
العثمانية والمصرية للقوانين الاوربية ، وانسع التشريع الاوربي بمصر اكثر
من الاستانة لان نفوذ العلماء فيها اضعف ، وعنايتهم بشؤون الحكومة أقل
ومما حمل عبء في طريق تنفيذ اقتراح المفتي زعمهم أن الحكم
لايجوز أو لاينفذ الا بمذهب السلطان مع ان السلطان أمر قضاة البلاد
العثمانية بانابة من يحكم بغير مذهبه عند الحاجة وتنفيذ ما يحكمون به ،
وانني عند طبع التقرير سنة ١٣١٧ ونشره كُنت له مقدمة بحثت فيها
في هذه المسألة بحثا فقهيا أزلت فيها الشبهة ، ومهدت السبيل للعمل
بالحنيفية السمحة ، فقلت في بيان الامر الثالث من الامور الاصلاحية
التي اشتمل عليها التقرير وأعدت نشرها هنا آتيا ما نصه :

(الامر الثالث) ان تؤلف لجنة من العلماء لاستخراج كتاب في
أحكام المعاملات الشرعية ينطبق على مصالح الناس في هذا العصر لاسيما
الاحكام التي هي من خصائص المحاكم الشرعية يكون سهل العبارة
لاخلاف فيه كما عمات الدولة العلية في مجلة الاحكام العدلية . ولا يكون
هذا الكتاب وافيا بالغرض واقيا للمصالح الا إذا أخذت الاحكام من

جميع المذاهب الاسلامية المعتبرة ليكون اختلافهم رحمة للأمة . ولا يلزم من هذا التلقيح الذي يقول الجمهور ببطلانه كما لا يخفى (٥) . وقد أشير في صفحتي ٣٨ و ٤٠ من التقرير الى عدم التقيد بالمذهب الحنفي ونوهم بعض الناس ان هذا يمس حقوق مولانا الخليفة وان الاحكام بغير مذهب الحنفية لا تصح ولا تنفذ لهذا ونحجب عنه بأمور

(١) جاء في كتاب الاحكام السلطانية مانصه « فلو شرط المولى وهو حنفي أو شافعي على من ولاه القضاء ان لا يحكم إلا بمذهب الشافعي أو أبي حنيفة فهذا على ضربين أحدهما ان يشترط ذلك عموماً في جميع الاحكام فهذا شرط باطل سواء كان موافقاً لمذهب المولى أو مخالفاً له ، وأما صحة الولاية فان لم يحمله شرطاً فيها وأخرجه مخرج الامر أو مخرج النهي وقال : قد قلدتك القضاء فاحكم بمذهب الشافعي رحمه الله على وجه الامر ، أو لا تحكم بمذهب أبي حنيفة على وجه النهي كانت الولاية صحيحة والشرط فاسداً سواء تضمن أمراً أو نهياً ويجوز ان يحكم بما أداه اليه اجتهاده سواء وافق شرطه أو خالفه ويكون اشتراط المولى لذلك قدحاً فيه ان علم انه اشترط مالا يجوز ولا يكون قدحاً ان جهل ؛ لكن لا يصح مع الجهل ان يكون مولى لا والياً ، فان أخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فقال قد قلدتك القضاء على ان لا تحكم فيه إلا بمذهب الشافعي أو يقول أبي حنيفة كانت الولاية باطلة لانه عقدها على شرط فاسد وقال أهل العراق تصح الولاية ويبطل الشرط » اه المراد منه (٢) لا يعدل عن مذهب الحنفية الا في الاحكام التي لا تنطبق

(٥) ينسب في عاودات المساجح والمثاقب نقض قولهم ببطلان التلقيح

على مصاحبة الناس في هذا العصر اذا حكم فيها بمذهبهم وهذه حالة ضرورة أو حاجة تنزل منزلة الضرورة وبهذا الاعتبار تكون من مذهبهم لأن الحكم الذي تمس اليه الحاجة أو يضطر اليه يصير متفقاً عليه (٣) ان مذهب الحنفية واسع متشعب جداً بمعنى ان فيه كثيراً من الاقوال في كل مسألة حتى قال كثير من فقهاء انه لا يوجد قول لجته في مسألة الا وهو موجود في مذهبنا لا حد أثبتنا أو مشايخنا ولوضعنا ومن المقرر عندهم أيضاً ان القول الضعيف يقوى بأمر الامام بالعمل به وقد ألفت لجنة من العلماء مجلة الاحكام العدلية وأخذوا فيها ببعض الاحكام التي لا تصح في مذهب الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا كتبها صحت في مذهب غيره وقالوا انها وافقت أقوالاً ضعيفة لعلماء الحنفية تقوّت بأمر السلطان ووجب الحكم بها . واذا ألفت علماء الازهر الكتاب الذي اقترحه فضيلة مفتي الديار المصرية في هذا التقرير ولم يجدوا الوجهين اللذين قبل هذا كافيين لجواز الحكم بموجبه فيمكن طلب صدور الأمر به من السلطان أو نائبه اذا كان له هذا الحق ولا يمكن ان مولانا السلطان عبد الحميد أو سمو عزيز مصر الحالي يتوقفان في أمر رأى أكابر علماء الازهر ان فيه صيانة مصالح المسلمين وحفظ حقوقهم اه وأقول الآن : انه كان يمكنني بيان حل آخر لهذا الاشكال بصح شرعاً لا سياسة فتركته اتفاقاً فتن السياسة . وأما الحل الذي جرت عاياه المشيخة الاسلامية وأذن به السلطان فتنفيذه في مصر أسهل من تنفيذه في سائر البلاد العثمانية لكثرة علماء الشافعية والمالكية هنا فالى متى هذا التواني والاهمال الذي يفر الناس من الشرع لظنهم انه هو

٢٢ مذاكرة صاحب المنار لشيخ الاسلام في الاصلاح

دالة التضيق عليهم ويسمى ظنهم بالحكومة والمسيطرين عليها ؟
لو ألف علماء الارهر اللجنة التي اقترحها الاساذ الامام ووضعت
الكتاب الذي أشار به وطلبت الحكومة المصرية من شيخ الاسلام في
الاستانة الفتوى بالعمل به ثم اذن السلطان الذي يعبر عنه بالارادة
السلطانية لكان هذا أرحى ما يرجى الاجابة ولتجرئة الميالين الى
الاصلاح من علماء باب المشيخة في الاستانة وغيرهم على تعميم ذلك
جرت بيني وبين شيخ الاسلام موسى كاظم افاندي مذاكرة في داره
عندما كنت في الاستانة سنة ١٣١٨ تناسب ما نحن فيه ، فقد اخبرني
انهم يشتغلون بوضع كتاب في الجنايات وغيرها لأجل محاكم العن (وكان
اليانسون صرحوا بأنهم لا يقبلون الا الحكم بالشرع دون القوانين) قال
شيخ الاسلام لكن لابد من إنشاء محكمة تجارية - وأحسب أنه
قال في الجديدة وفي صماء - لأن هنالك بعض اليهود وهم لا يرضون
بحكم الشرع لأنه لا يجيز شهادتهم . فقلت له : اذا التزمتم مذهب الحنفية
فيما ترضونه من الاحكام المدنية والشخصية والجزائية فان كثيرا من
المسلمين لا يسهل عليهم قبولها مختارين ، واما اذا اقتبستم من جميع كتب
الشرع ولم تلتزموا كتب مذهب واحد فانه يسهل عليكم وضع كتاب
موافق لمصلحة الناس لا يشكو منه مسلم ولا غير مسلم وشهادة غير المسلم
تجدون لها حالا مرضيا في بعض الكتب المعتبرة ، وأنا زعيم بأنه ما من
مشكلة الا ويوجد لها حل لكل العقال بهذا الشرط . فقال الشيخ : وأنا
أعتقد هذا ولكن من يستطيع اقتناع مشايخ (الفتوى خانه) به الخ ولنا ان
نقول ان من لم تنزهه الاقوال والاحاديث تنزهه الاحوال والحوادث رغم أنفه

إذا عرفت الامة كيف تطلب الاصلاح تناله ٢٣

المبرة في هذه الحادثة

لولا مطالبة الجمهور من أهل السليمانية والموصل لحكومة الآستانة بما ذكر في فتوى شيخ الاسلام من الحكم بمذهب الشافعي الذي ينتمون اليه لما خرجت تلك الفتوى والارادة السلطانية بالحكم بها ، وكنت سمعت من والدي رحمه الله تعالى ان السلطان ولي على أهل السليمانية قاضيا شافيا لانهم كتبوا اليه انهم لا يقبلون قاضيا يحكم بمذهبهم الذي يدينون الله به . ولا أدري أكان ذلك على ظاهره كما بلغه أم هو تكبير من الناقلين لصدور الارادة بفتوى شيخ الاسلام حسن فهمي افندي وكيفما كانت الحال فالهـبرة التي يجب أن يفهمها عامة المسلمين من هذه الواقعة هي ان الجمهور اذا عرف كيف يطلب الحكومة بالاصلاح فانها لا تجد لها مندوحة من اجابته الى طلبه . وان استمرار الحكم والعلماء على شيء واصرارهم على الجمود عليه باسم الشرع أو السياسة ليس برهانا قاطعا على كونه حبا لا مرد له ولا مصرف عنه . وانه يمكن تقويم العامة للخاصة كما يمكن العكس . ولكن آفة العامة الجبل فمهي لا تدري ماذا يجب ان تطلب من اصلاح أمرها ، وآفة الخاصة فساد الاخلاق فهو الذي يحول بينها وبين العمل بما تعلم من اصلاح أمر الأمة الى الله نشكو مرض عامتنا وخاصتنا جميعا ، وعلاج هذا المرض أو الامراض يتكلم فيه الناس ، فيخلطون الخطأ بالصواب ، ويعز من يعرفه معرفة تفصيلية تامة ويعرف كيفية تنفيذه ، وهذا العارف العزيز يعز عليه ان يفرغ معرفته في قلب غيره ، لأن مسائل العلوم الاجتماعية يدعيها جميع الناس وقل ان يعرف حقيقتها منهم أحد

يقولون التعميم ، ويقولون التربية ، ويقولون الجرائد والمجلات ، ويقولون الاحزاب والجمعيات ، وأكثرهم لا يعرف حق ذلك من باطله ، فنحن نرى فساداً كبيراً دخل على الأمة من قبل هذه الاشياء ، فالعبرة بروح التربية والتعميم والصحف والاحزاب والجمعيات لا بصورها وأشكالها ، وهذه الروح لا تكون صالحة مصلحة الا اذا كان القاءون بهذه الاشياء صالحين مصلحين ، فهل من السهل ان تعرف الأمة من عساه يوجد فيها من هؤلاء الرجال فتكمل أمراً الاصلاح اليهم ؟ انى ذلك وعوامها جاهلون ، وخواصها يخافون من كل مصلح على جاههم الذي يستغلون به جهل العامة ، فينفرون وينفرون منه ، وينهون عنه وينهون عنه .

ليس هذا الموضع بالذي يسع الاطناب في هذا البحث - والمغرور بجهله المركب الذي يحسبه علماً لا يفيد به الجواز ولا لاطناب - وانما نريد ان نذكر المستعد للفهم والاعتبار بأن دون ما يشتهون من حكومة لهم تحكم بينهم بشريعتهم تنقبات أمنعها على المقتحم جهود المتدينين ، وأهونها جهود المنفرحين ، لأن هؤلاء لا يزالون هم الأقلين ، واذا دام هذا الجمود فسيكونون الاكثرين ، ويعم سلطان ما ينسخ به الشرع من القوانين ، ويتبع ذلك انحلال عقدة الدين ، وأما الوسيلة لحياة الاسلام وحفظ شرعه فهي واحدة لا تعدد فيها ، ولا يمكن الجمع بين الدين الحق والمدنية الصحيحة بدونها ، (الا وهي المبادرة الى تربية طائفة عظيمة من خيار نابتة المسلمين ، ليكونوا دعاة ومرشدين ، ينهضون بهذه الاممة ، ويخرجون بها من هذه الغصة ، وهذا هو الذي تحاوله جماعة الدعوة والارشاد ، فعلى من كان على رأيها ان يتعاهدها بالاسعاد والامداد ، فستذكرون ما أقول لكم وافوض أمري الى الله ان الله بصير بالعباد)

فهرس

- ٢ مقدمة منشئ المنار
٤ فتوى » »
٨ رسالة الشيخ جمال الدين القاسمي (١١) فتاوى مشايخ
الاسلام بالحكم بمذهب الشافعي وغيره
١٥ ملاحظة منشئ المنار على فتوى شيخ الاسلام
١٧ رأي الاسناد الامام في أحكام الحاكم الشرعية وطريقة
اصلاحها
١٩ خاتمة لمنشئ المنار في الاصلاح الاسلامي (٢٣) العبرة
بهذه الحادثة



19451A

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838.
